– تدني وتراجع الكفاءة الإدارية [انتشار الانتهازية، تدني مستوى ولاء الموظفين، فساد العلاقات التنظيمية، هجرة الكفاءات، إخفاق السلطة الرسمية، تعطيل مصالح الموظفين...]

3– الآثار القانونية السلبية للفساد الإداري:

– تشريعات جديدة غير رادعة.

– عدم جدوى وفعالية تطبيق القوانين.

– بطئ إجراءات المحاكمة.

– هروع وفرار المتهمين.

تطور الجمهور الدولية والإقليمية في مكافحة الفساد، لقد أصبح الفساد عامة والفساد الإداري خاصة مشكلة عابرة للحدود وهو آثار السلبية للعولمة فلم يعد شأنا محليا داخليا يتعلق بدولة واحدة، بل هو ظاهرة دولية مست كل المجتمعات والدول سواء كانت منها المتقدمة أو السائرة في طريق النمو ونذكر منها:

* **هيئة الأمم المتحدة:** فتح باب التصديق عليها في مؤتمر رفيع المستوى المنعقد بميريدة المكسيكية 2005 ودخلت حيز التنفيذ في 2005.

* **منظمة الشفافية الدولية:** مقرها برلين تحث على تجميع وتحليل ونشر المعلومات وزيادة الوعي العام.

* **المنظمة العالمية للبرلمانين ضد الفساد:** تأسست هذه المنظمة في مؤتمر برلماني دولي عقد في كندا ضم أكثر من 250 برلماني من 72 بلد تقوم بدور التنسيق العالمي في مواجهة قضايا إفساد.

* **البنك الدولي:** تأسس فرع تدعيم وتمويل أجهزة محاربة الفساد في 1996 وكان يهدف إلى إشراك أطراف المجتمع المدنيين في مكافحة الفساد.

* **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** اهتمت بقضايا الفساد منذ 1989.

* **المجهودات الأوروبية:** تمثلت في اتفاقيتين أساسيتين الأولى الاتفاقية الجنائية حول الفساد الموقعة بستيرازبولك الفرنسية في 1999م والثانية الاتفاقية المنة حول الفساد الموقعة أيضا في سترازبولك في 1999م وطبقت في 2003/ الأولى طبقت سنة 2002).

* **المجهودات الأمريكية:** تمثلت في اتفاقية البلدان الأمريكية في مارس 1996 ودخلت حيز التنفيذ في 06 مارس 1997 وتدعو هذه الاتفاقية إلى تحريم الفساد المحلي والرشاوي الدولية والإجراءات الوقائية من الفساد، وكذا تعزيز وتسيير وتنظيم التعاون بين أطرافها وتبادل المعلومات والتحقيقات.

الجهود الإفريقية لمكافحة الفساد: كانت بدايتها بواشنطن في فيفري 1999 ومن أجل إفريقيا لمناقشة والتصدي لفساد الذي عقد في "حابوتو" بإفريقيا الجنوبية في جويلية 2003.

الجهود الغربية لمكافحة الفساد: إن أول المجهودات العربية في مواجهة الفساد ترجع إلى اتفاقية التعاون العربية والخبرات التي أقرتها جامعة الدول العربية والخبرات التي أقرتها جامعة الدول العربية سنة 1893 م لتعزيز التعاون في تبادل المعلومات والخبرات الاتفاقيات الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي 1995 أما الجزائر فقد أصدرت قانون 01-06 والذي ينص على تنصيب الهيئة الوطنية للوقاية من لفساد ومكافحة واستعمال ديوان وهو الديوان الوطني لقمع الفساد للإدارات العملاتية.

المداخيل الفكرية والعلمية في تقييم الفساد الإداري (نظريات الفساد الإداري):

المدخل الأخلاقي في إطار هذا المدخل يعتبر هذا الفساد ظاهرة قيمية وسلوكية تتجسد بحالات سلبية وممارسات ضارة يتطلب الأمر الوقاية منها ومعالجتها.

المدخل الثقافي: ويضمن هذا المدخل أن الفساد الإداري متعدد الأبعاد والنتائج والأسباب وله القدرة على الاستمرار والبقاء ويخلق أنظمة فرعية أخرى للفساد.

المدخل الحضاري: إن الفساد ظاهرة معقدة أو مركبة نتيجة التخلف ويخلق مزيدا من التخلف.